مجلـــــة البحـوث والدراســات الاقتصاديـــة
Journal of Research and Economic Studies
المعهــد العالـــي للعلــوم والتقنيـــة ـ درنــة
Available online at http://www.lib.phid.edu.ly

المجلد السادس
العـدد الثالث
ديسمبر 2019

مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية العامة في مدينة بنغازي

د. خالد محمد الرفادي
عضو هيأة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

أ.أشرف عبدالحميد محمود
عضو هيأه التدريس بالمعهد العالي للمهن الشاملة/درنة

د. عبدالسلام محمد عبدالحفيظ
عضو هيأة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة بنغازي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع شاغلي الوظائف القيادية بفروع المصارف التجارية العامة العاملة في مدينة بنغازي، والمتمثلة في مديري الفروع ومساعديهم ورؤساء الأقسام بمصارف الوحدة والجمهورية والتجاري الوطني والصحاري. وتم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استمارة استبيان، واستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة. وأظهرت النتائج بشكل عام أنه يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية. أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تطبيق المصارف التجارية العامة الليبية لمبادئ الحوكمة في الرفع من أداء هذه المصارف.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة، المصارف التجارية الليبية، مدينة بنغازي.

Abstract:

This study aimed to study the extent of applying principles of governance in the Libyan commercial banks operating in Benghazi, the population of this study consists of all occupants of leading positions in the branches of public commercial banks operating in Benghazi, and are represented in the branch managers and their assistants and heads of departments in Al-Wahda bank, Al-Jumhoria bank, National Commercial bank and the Sahara Bank. The questionnaire was used as an essential tool for data collection, and the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to analyze the data. The results showed that there is an application of governance principles in Libyan commercial banks. This study also recommended that it is necessity to benefit from the application of Libyan public commercial banks to the principles of governance in raising the performance of these banks.

Keywords: Principles of Governance, Libyan Commercial Banks, Benghazi.

مجلـــــة البحـوث والدراســات الاقتصاديـــة
Journal of Research and Economic Studies
المعهــد العالـــي للعلــوم والتقنيـــة ـ درنـة
Available online at http://www.lib.phid.edu.ly
المجلد السادس
العـدد الثالث
ديسمبر 2019

1. المقدمة:

يشهد العالم تحولات واسعة ومتلاحقة في مجالات التطور العلمي والتقني والتكنولوجي والمعرفي، وتنعكس آثار التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال على المنظمات بمختلف أنواعها. إن التطوّرات التي حصلت ولا تزال تحصل في مجال الأعمال قد طالت بتأثيراتها كثيرا من مفاهيم الاقتصاد والإدارة، فمنها ما بقي على حاله، ومنها ما اختفى ولم يعد يصلح التعامل به، ومنها ما طرأت عليه تعديلات متنوعة، كما وظهرت للوجود مفاهيم وأفكار جديدة، ومازالت هذه العملية تحدث طالما أن هناك ديناميكية لا تتوقف وحركية مستمرّة باقية في عالم الأعمال والمنظّمات، ليس ببقاء هذه الأخيرة ولكن ببقاء العقل البشري والفكر المتواصل.

ومن هذه المفاهيم مفهوم الحوكمة، حيث تعاظم الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العقدين الأخرين خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 و انهيار العديد من الشركات الأمريكية، كشركة أنرون (Enron) و شركة وورلدكوم (World Com) بسبب انتشار الفساد المالي، و عدم نزاهة المراجعين، بالإضافة إلى عدم كفاءة الإدارة و ضعف الأنظمة الرقابية بها (أبو موسى، 2008). إن الأزمة المالية و انهيار الشركات الكبرى كانت هي السبب الرئيسي والدافع وراء المطالبات بتطبيق الحوكمة والتي من خلالها يتم إحكام الرقابة على موارد المنظمات لحمايتها من النهب. كما تساعد الحوكمة أيضاً في محاربة الفساد في القطاع العام.

2. الدراسات السابقة:

دراسة (محمد، 2015): هدفت الدراسة الى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تعزيز ثقة الملاك وأصحاب المصالح الاخرى في المصارف السودانية، ومعرفة أوجة القصور والتحديات التي تواجه المصارف في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات بواسطة استبانة من عينة الدراسة التي بلغت 391 مفردة. توصلت الدراسة الى وجود وعي لدى الجهاز المصرفي بأهمية تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، وكذلك هناك التزام من المصارف بوضع اطار قادر على حماية ممارسة أصحاب الاسهم لحقوقهم. هناك التزام من الجهاز المصرفي السوداني بتوفير معاملة عادلة لجميع حملة الاسهم، والتزام بالافصاح

والشفافية، والتزام بالإقرار بحقوق أصحاب المصالح الاخرى، والتزام بتحديد مسؤوليات مجلس الادارة.

دراسة (جبريل، 2014): هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مستوى الالتزام التنظيمي ومستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية من خلال الأبعاد التالية (الالتزام بالمعاملة العادلة والمحافظة على حقوق المساهمين، المحافظة على حقوق أصحاب المصالح، توضيح الصلاحيات والمسؤوليات، الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية) كما سعت هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقة التأثيرية بين الالتزام التنظيمي ومستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها ان المستوى العام للالتزام التنظيمي لدى العاملين بالمصارف قيد الدراسة جاء مرتفعاً، كما بينت الدراسة ان مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف محل الدراسة كان متوسطاً، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام التنظيمي وتطبيق مبادئ الحوكمة، كذلك أوضحت الدراسة ان الالتزام الأخلاقي كان أكثر أبعاد الالتزام التنظيمي قدرة على تفسير التباين في تطبيق مبادئ الحوكمة .

دراسة (دياب، 2014): هدفت الدراسة الى التعرف على واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصرف الاسلامي الفلسطيني والمصرف الاسلامي العربي في قطاع غزة، وكذلك معرفة معوقات تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تواجه المصارف الاسلامية في قطاع غزة وسبل تحسينها. بلغ حجم مجتمع الدراسة 80 موظفاً ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وجمعت البيانات بواسطة استمارة استبيان. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها قيام المصرف بتوفير دليل مكتوب للعاملين يساعد في تعريف العاملين باخلاقيات وسلوكيات المهنة، واهتمام المصرف بتوفير العدالة والانصاف في التعامل مع جميع المساهمين. أكدت الدراسة على أهمية التدقيق والتفتيش والتي تساهم في تطبيق مبدأ المساءلة والنزاهة، بالاضافة الى توفر نظام محدد للتعويضات والحوافز والمكافات في المصارف.

دراسة (فرحان و عبدالقادر، 2014): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف بصفة أساسية على مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية وقياس مدى تطبيق تلك المبادئ في المصارف الإسلامية اليمنية،

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتصميم استمارة استبيان حيث تم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من العاملين في أربع مصارف إسلامية يمنية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص في أن مستوى تطبيق المصارف الإسلامية اليمنية لمبادئ الحوكمة وقواعدها هو بمستوى متوسط، مع ملاحظة أن هناك قصوراً في بعض الجوانب يتمثل في عدم توفر متطلبات الإفصاح والشفافية بالنسبة للعمليات المالية الإسلامية التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية، إضافة إلى عدم توفر العدالة في نظام الرواتب والأجور للعاملين بالمقارنة مع المصارف والمؤسسات المنافسة. ومن خلال نتائج الدراسة قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ضرورة الإهتمام بتوفير متطلبات الإفصاح والشفافية بالنسبة للبيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية الإسلامية ، وتوفير العدالة في نظام الرواتب والأجور للعاملين، بالإضافة إلى تفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية والعمل على استقلاليتها.

دراسة (العزايزة، 2009): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف الفلسطينية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية و المنسجمة مع ما صدر عن لجنة بازل حول حوكمة المصارف. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجالس الإدارات والمديرين العاملين ومساعديهم، ومديري الفروع والمراجعين الداخليين والخارجيين، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بعدد (109). وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك إلتزام من قبل المصارف الفلسطينية بمعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها نشر ثقافة الحوكمة و تعزيزها.

دراسة (الداعور، 2008): هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تطبيق معايير الحوكمة المتمثلة في (الشفافية، المشاركة، العدالة والمساواة، تعزيز سلطة القانون، الكفاية والفعالية في استخدام الموارد، بناء توافق الآراء، الرؤية الاستراتيجية) في بلديات الضفة الغربية بفلسطين من وجهة نظر أعضائها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء المجالس البلدية في الضفة الغربية والبالغ عددهم 979 عضواً، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية

مجلـــــة البحـوث والدراســات الاقتصاديـــة
Journal of Research and Economic Studies
المعهــد العالـــي للعلــوم والتقنيـــة ـ درنــة
Available online at http://www.lib.phid.edu.ly
المجلد السادس
العـدد الثالث
ديسمبر 2019

بعدد 279 عضواً، واستخدمت الاستبانة كأداة لتجميع بيانات الدراسة. توصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها أن درجة تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضائها كانت متوسطة، وقد كان ترتيب هذه المعايير تصاعديا على حسب درجة تطبيقها كما يلي: الاستجابة، توافق الآراء، المشاركة، المساءلة، تعزيز سلطة القانون، العدالة والمساواة، الكفاية والفاعلية في استخدام الموارد، الرؤية الاستراتيجية، والشفافية.

1.2 التعليق على الدراسات السابقة:

إن الإطلاع على الدراسات السابقة ساهم في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، إضافة إلى الاستفادة منها في تصميم أداة الدراسة و المساعدة في مقارنة و تفسير نتائج الدراسة الحالية. إن الإطار الزمني للدراسات السابقة و الدراسة الحالية مختلف، فالدراسات السابقة أجريت بين عامي (2008 – 2015) في حين تم إجراء الدراسة الحالية في 2019. كما أن الدراسات السابقة لم تتطرق لدراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي.

3. مشكلة الدراسة:

إن التطورات التي حدثت في ليبيا في السنوات الأخيرة، أثرت على كافة القطاعات والأنشطة ومن بينها القطاع المصرفي. فقد أثرت هذه الأحداث على كفاءة الأداء المصرفي، وكذلك غياب الإفصاح والشفافية. وحيث أن المصارف التجارية الليبية تمثل أحد أهم القطاعات الاقتصادية والمالية في ليبيا، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال الآتي:

ما مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية العامة العاملة في مدينة بنغازي لمبادئ الحوكمة؟

4. فرضيات الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أنه لا يوجد تطبيق لمبادئ حوكمة الشركات بالمصارف الليبية. و بالتالي يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كالآتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أي تطبيق لمبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية العامة الليبية العاملة في بنغازي.

الفرضية البديلة: يوجد تطبيق لمبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية العامة الليبية العاملة في بنغازي.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية العامة الليبية لمبادئ حوكمة الشركات.
- تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد في تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية.

6. أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها المتعلق بحوكمة الشركات.
- تكمن أهمية البحث في الندرة النسبية للدراسات التي تتناول موضوع الحوكمة في المصارف التجارية العامة الليبية.
- الفائدة الرئيسية هي إلقاء الضوء على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الليبية والخروج بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى رفع أداء المصارف قيد الدراسة

7. متغيرات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على متغير وحيد ألا و هو مبادئ الحوكمة.

8. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على المصارف التجارية الليبية العامة العاملة بمدينة بنغازي.
- **الحدود الزمنية:** جمعت بيانات الدراسة خلال شهر يناير2019.

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على معرفة مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على المصارف الليبية.

9. الإطار النظري للدراسة:

1.9 مفهوم الحوكمة:

بدأ تداول مصطلح الحوكمة في نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، فقد كانت تعني في ذلك الوقت أنها أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الإقتصادية و الإجتماعية من أجل التنمية. أما بالنسبة للمصارف و المؤسسات المالية فإن حوكمة الشركات للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى تختلف اختلافًا كبيرًا عن حوكمة الشركات العامة . بالنسبة للمؤسسات المالية ، يتجاوز نطاق حوكمة الشركات المساهمين (حوكمة الأسهم) ليشمل المدينين وحاملي بوليصة التأمين والدائنين الآخرين (حوكمة الديون). من وجهة نظر الإشراف على المؤسسات المالية، تعد إدارة الديون مصدر القلق الرئيسي للحوكمة. تواجه حوكمة الأسهم وإدارة الديون مصالح متوازنة جزئيا ومتباينة للإدارة وحملة الأسهم و المدينين وغيرهم من الدائنين والمشرفين. فقد ساهم الفشل في حوكمة الشركات للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى في الأزمة المالية . إن إصلاح قانون الشركات قد يكون أقل ملاءمة لتحقيق حوكمة أفضل للمؤسسات المالية ، وتعزيز متطلبات قانون الرقابة المصرفية (Hopt, 2013).

يمكن تعريف الحوكمة وفقاً لتعريف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) حيث عرفتها بأنها ذلك النظام الذي عن طريقه يتم توجيه منظمات الأعمال والسيطرة عليها. فالحوكمة تعطي الهيكل الملائم والذي يستطيع المصرف من خلاله وضع أهدافه وتحديد الوسائل التي من خلالها يتمكن من تحقيق هذه الأهداف (دهمش وأسحق، 2003).

كما عرفتها لجنة بازل بأنها طريقة إدارة المؤسسات المالية و المصرفية من خلال مجالس إدارتها أو من خلال الإدارات العليا بها من أجل توجيه و متابعة سير الأعمال في هذه المؤسسات (بريش، 2006).

كما تم تعريفها بأنها مجموعة من النظم والقوانين والقرارات بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الطرق و الأساليب المناسبة لتحقيق أهداف المنظمة (IIA, 2012).

أما مجمع المدققين الأمريكيين فقد عرفها بأنها العمليات التي تتم من خلال إجراءات يقوم بها أصحاب المصلحة بغرض الإشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، والتأكيد على كفاءة الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي بشكل مباشر إلى المساهمة في انجاز أهداف المنظمة مع الأخذ بعين الاعتبار أن أداء أنشطة المنظمة هي مسؤولية أصحاب المصلحة في المنظمة (IIA, 2012).

2.9 أهمية و أهداف الحوكمة في القطاع المصرفي:

يمكن إيجاز أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي كالآتي (دهمش وأسحق، 2003):

- تعد الحوكمة نظاماً يتم من خلاله توجيه و رقابة العمليات المصرفية.
- تمثل الحوكمة السليمة عنصراً أساسياً في رفع و تحسين الكفاءة الإقتصادية للمصارف، مما يترتب عليه نوع من الإستقرار الإقتصادي و المالي.

إضافة إلى ذلك فالحوكمة في المصارف تهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية (جودة، 2008):

- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين، و حقوق أصحاب المصالح، بالإضافة إلى حماية أموال المودعين.
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للمصارف.
- الحد من سوء استغلال السلطات في غير المصلحة العامة للمصارف.
- تحقيق الامتثال والرضا للرقابة الحكومية.

3.9 مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي:

حرصت العديد من المنظمات الدولية على تناول مفهوم الحوكمة بالدراسة والتحليل بعد زيادة الاهتمام بها على المستوى الدولي، مما أدى إلى قيام هذه المنظمات بوضع مجموعة من المبادئ الخاصة بالحوكمة. من هذه المنظمات منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، بالإضافة إلى المبادئ التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

مجلـــــة البحـوث والدراســات الاقتصاديـــة
Journal of Research and Economic Studies
المعهــد العالـــي للعلــوم والتقنيـــة ـ درنــة
Available online at http://www.lib.phid.edu.ly
المجلد السادس
العـدد الثالث
ديسمبر 2019

1.3.9 مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

أصدرت المنظمة نسختها الأولى من مبادئ الحوكمة في 1999 حيث تمت الموافقة عليها في منتدى الإستقرار المالي (Financial Stability Forum) ، و في 2004 قامت منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية بمراجعة و تعديل مبادئها الخاصة بالحوكمة، حيث أصبحت تتضمن المبادئ الآتية (الشمري، 2012):

- وضع أسس نظام فعال للحوكمة.
- حقوق المساهمين و أهم وظائف أصحاب رأس المال.
- معاملة عادلة للمساهمين.
- دور أصحاب المصلحة في حوكمة المؤسسة.
- الشفافية و نشر المعلومات.
- مسؤولية مجلس الإدارة.

2.3.9 مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تم تأسيس هذه اللجنة في 1974 ، و كان الهدف الرئيسي لهذه اللجنة يتمثل في توفير إطار لمعايير الإشراف المصرفي. حيث قامت اللجنة بإصدار دليل لمساعدة مشرفي المصارف على تبني مفهوم الحوكمة الجيدة بالاعتماد على المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و بعد إصدار المبادئ المعدلة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في 2004، قامت لجنة بازل بإصدار مراجعة لمبادئ 1999 و قامت باعتماد الدليل الجديد في 2006 تحت عنوان تحسين ممارسات الحوكمة في المؤسسات المصرفية (Alexander, Duhmale, 2001).

و يتضمن الدليل ثمانية مبادئ رئيسية و هي(BIS, 2015):

- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
- التوزيع السليم للمسؤوليات و مراكز اتخاذ القرار.
- توافر نظام رقابي داخلي قوي يتضمن مهمة التدقيق الداخلي والخارجي، وإدارة مستقلة للمخاطر، مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.
- ضمان الإفصاح والشفافية مع ضمان تدفق المعلومات بشكل مناسب داخلياً أو إلى الخارج.

- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد منها تضارب في المصالح.
- الحوافز الإدارية والمالية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة.
- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

كما قامت اللجنة بإصدار نسخة معدلة في 2010 بعنوان مبادئ تحسين الحوكمة (BIS, 2015) تتضمن ستة محاور رئيسية تشمل أربعة عشر مبدأً وهي تتطابق مع مبادئ 2006 مع زيادة التركيز على إدارة الخطر وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية. وهذه المحاور هي:

- ممارسات المجلس.
- الإدارة العليا.
- إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- التعويضات والحوافز.
- الهيكل التشغيلي.
- الإفصاح والشفافية.

10. الدراسة الميدانية:

1.10 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي في تحليل بيانات الدراسة، وذلك لمناسبته لهدف الدراسة من حيث وصف الظاهرة موضوع البحث وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى نتائج محددة عن تلك الظاهرة، دون تدخل من الباحث في مجرياتها. وتم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استمارة استبيان، واستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة.

2.10 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شاغلي الوظائف القيادية بفروع المصارف التجارية العامة العاملة في مدينة بنغازي، والمتمثلة في مديري الفروع ومساعديهم ورؤساء الأقسام بمصارف الوحدة

والجمهورية والتجاري الوطني والصحاري. تم توزيع استمارة الاستبيان لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، وقد تم استرداد 152 استمارة استبيان وهي الاستمارات الخاضعة للتحليل.

3.10 إجراءات تصميم الاستمارة ووصف مقاييسها:

تم تصميم الاستمارة بشكل مبدئي في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها والتساؤلات التي تسعى للإجابة عليها، وذلك بالاستعانة بالدراسات السابقة، حيث عملت الدراسة على المزج والانتقاء بين تلك المعايير بما يتماشى مع أهداف الدراسة للخروج بصيغة أولية لعبارات الاستبانة.

- **البيانات الديموغرافية:**

يحتوي الجزء الأول من استمارة الاستبيان على البيانات الديموغرافية للمبحوثين والتي تتمثل في (النوع، السن، المستوى التعليمي، مدة الخدمة في المصرف).

- **مقاييس تطبيق مبادئ الحوكمة:**

الجزء الثاني من استمارة الاستبيان يحتوي على (25) عبارة تتعلق بأبعاد تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية.

استخدمت الدراسة مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، وصيغت العبارات المتعلقة بكل محور بشكل إيجابي وفقاً للتدرج التالي: (موافق تماماً – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق تماماً)، وقد أعطيت درجات القياس (من 1 إلى 5).

4.10 اختبارات الصدق و الثبات لأداة الدراسة:

يقصد بالثبات الحصول على النتائج ذاتها أو مقاربة لها في حالة تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام نفس أداة الدراسة. تم الاعتماد على معادلة ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقياس، وقد تراوح معامل الثبات بين (0.74 و 0.85) للمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومدى الالتزام بمتطلبات الافصاح والشفافية على التوالي، في حين كان معامل الصدق لنفس الأبعاد (0.86 و0.92) تواليا. و تعد هذه النتائج إيجابية و يمكن الركون إليها كما هو مبين بالجدول رقم (1).

جدول (1): معاملات الصدق و الثبات لمقياس الدراسة

المحور	معامل الثبات	معامل الصدق
الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الاسهم	0.80	0.89
المحافظة على حقوق أصحاب المصالح	0.74	0.86
مدى صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الادارة والقيادات الادارية العليا	0.83	0.91
مدى الالتزام بمتطلبات الافصاح والشفافية	0.85	0.92
مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	0.78	0.88

5.10 الأساليب الإحصائية المتبعة في الدراسة:

بعد عملية تجميع الاستمارات و ترميزها بناء على مقياس ليكرت الخماسي، تم تحديد طول خلية المقياس كما هو موضح بالجدول (2).

جدول (2): طول فترة الخلية في المقياس و درجة التوافر

طول الفترة	مقياس الدراسة	درجة التوافر
من 1 إلى أقل من 1.80	غير موافق تماماً	ضعيفة جداً
من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	ضعيفة
من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	متوسطة
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	مرتفعة
من 4.20 إلى 5.00	موافق تماماً	مرتفعة جداً

ومن ثم تم تحليل البيانات التي تم التوصل إليها، وتحليل النتائج في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استخدمت الدراسة الأساليب الآتية:

- طريقة ألفا كرونباخ لحساب قيم معاملي الصدق و الثبات لأداة الدراسة.
- التوزيعات التكرارية و النسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات لدى أفراد مجتمع الدراسة.

- مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسط الحسابي، وذلك بهدف معرفة متوسط إجابة المبحوثين على العبارات الواردة بالاستبيان، و تحديد الأهمية النسبية لكل محور من محاور الدراسة على حدة.
- الإنحراف المعياري لقياس مدى التشتت في الإجابات المتحصل عليها عن القيمة المتوسطة لها.
- اختبار t للتعرف على ما إذا كان هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للوسط الحسابي لأبعاد الدراسة عن الوسط الفرضي للمقياس.
- اختبار Kolomogorov – Smirnov لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

11. عرض و تحليل النتائج:

1.11 الخصائص العامة لمجتمع الدراسة:

يتضح من الجدول رقم (3) أن معظم مجتمع الدراسة يتكون من الذكور بنسبة 73.3%، في حين أن الفئة العمرية الأكثر هي الفئة من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة، بنسبة 42.8%، وأن النسبة الأكبر من مجتمع الدراسة يحملون الدرجة الجامعية (بكالوريوس أو ليسانس) بنسبة (72.4%)، في حين 47.4% من المبحوثين كانت مدة خدمتهم 15 سنة فأكثر.

الجدول (3): خصائص مجتمع الدراسة:

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع	الذكور	112	%73.7
	الإناث	40	%26.3
	المجموع	152	%100
السن	أقل من 35 سنة	21	%13.8
	من 35 إلى أقل من 45	65	%42.8
	من 45 إلى أقل من 55	51	%33.6
	من 55 سنة فأكثر	15	%9.9
	المجموع	152	%100
المستوى التعليمي	ثانوي أو ما يعادله	21	%13.8

	بكالوريوس/ ليسانس	110	%72.4
	ماجستير / دكتوراة	21	%13.8
	المجموع	152	%100
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	9	%5.9
	من 5 إلى أقل من 10	40	%26.3
	من 10 إلى أقل من 15	31	%20.4
	من 15 سنة فأكثر	72	%47.4
	المجموع	152	%100

2.11 اختبار مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي:

استخدمت الدراسة اختبار Kolomogorov – Smirnov لمعرفة مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وذلك لأن معظم الاختبارات المعلمية تتطلب أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. يتضح من الجدول رقم (4) أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05.

الجدول (4): نتائج اختبار Kolomogorov – Smirnov لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

متغيرات الدراسة	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي	النتيجة
الحوكمة	0.067	152	0.091	غير دال	يتبع التوزيع الطبيعي

3.11 عرض و تحليل النتائج المتعلقة بابعاد الحوكمة:

يوضح الجدول رقم (5) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المكونة لأبعاد الدراسة، و التي توضح أن المتوسطات مرتفعة في معظمها، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.36 و 3.61) لمتغيرات الدراسة. كما بين اختبار t أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية لمتوسطات متغيرات الدراسة عن الوسط الفرضي عند مستوى معنوية 5%.

مجلـــــة البحـوث والدراســات الاقتصاديـــة
Journal of Research and Economic Studies
المعهــد العالـــي للعلــوم والتقنيـــة ـ درنــة
Available online at http://www.lib.phid.edu.ly
المجلد السادس
العـدد الثالث
ديسمبر 2019

جدول (5): إجابات عناصر مجتمع الدراسة تجاه أبعاد الدراسة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	اختبار t		نتيجة الاختبار	مستوى الممارسة
			قيمة t	P-Value		
الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الاسهم	3.40	0.86	5.77	0.00	دال إحصائياً	مرتفع
المحافظة على حقوق أصحاب المصالح	3.46	0.79	7.25	0.00	دال إحصائياً	مرتفع
مدى صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الادارة والقيادات الادارية العليا	3.61	0.89	8.40	0.00	دال إحصائياً	مرتفع
مدى الالتزام بمتطلبات الافصاح والشفافية	3.36	0.93	4.78	0.00	دال إحصائياً	متوسط
مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	3.49	0.83	7.25	0.00	دال إحصائياً	مرتفع

بعد أن إتضح أن هناك اختلافات ذات دلالة معنوية لمتغيرات الدراسة، و أن مستوى الممارسة مرتفع فإننا بحاجة إلى إجراء تحليل أعمق و ذلك باستعراض المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري و الوزن النسبي و الترتيب و الاتجاه العام للعبارات المكونة لكل بعد من أبعاد الدراسة كما هو موضح في الجدول (6).

جدول (6) : التحليل الوصفي لاستجابات المشاركين حول محاور الدراسة

		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الإتجاه
البعد الاول: الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الاسهم						
1	تكفل الادار العاليا حق كافة المساهمين بالمشاركة الفعالة في انتخاب اعضاء مجلس من خلال اجتماعات الجمعية العمومية.	3.50	1.15	70	1	مرتفعة
2	تكفل الادارة العليا حق كافة المساهمين في المصادقة على القرارات الاستراتيجية من خلال الجمعية	3.40	1.12	68	3	مرتفعة

	العمومية.					
3	تكفل الادارة العليا حق كافة المساهمين في الا طلاع علي محاضر اجتماعات المجلس الادارة عند الضرورة.	3.34	1.15	66.8	5	متوسطة
4	تكفل الادارة العليا حق المعاملة العادلة للمساهمين سواء كانوا اغلبية او اقلية مواطنين او اجانب.	3.41	1.17	68.2	2	مرتفعة
5	تكفل الادارة العليا حق حصول المساهمين على تعويض عادل ومناسب في حالة انتهاك حقوقهم.	3.38	1.19	67.6	4	متوسطة
البعد الثاني: المحافظة على حقوق أصحاب المصالح						
6	تحترم الادارة العليا حقوق المصالح المحدودة في القوانين واللوائح الرسمية.	3.70	1.16	74	1	مرتفعة
7	تقدم الادارة العليا التعويضات المناسبة عن الاضرار التي قد تلحق بأصحاب المصلحة عند انتهاك حقوقهم.	3.44	1.09	68.8	4	مرتفعة
8	تحرص الادارة العليا علي توفير المعلومات المطلوبة لكافة الاطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب.	3.47	1.18	69.4	3	مرتفعة
9	تعاقب الادارة التنفيذية كل من يتصل بمجلس الادارة او الاطراف ذات المصلحة للاعراب عن قلقه تجاه بعض السلوكيات غير القانونية او الاخلاقية.	3.22	1.12	64.4	5	متوسطة
10	تهتم الادارة العليا بمدى موضوعية وعدالة الاجراءات المتبعة والمكافئة الموظفين.	3.49	1.12	69.8	2	مرتفعة
البعد الثالث : مدى صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الادارة والقيادات الادارية العليا						
11	يوجد بالمصرف نظام داخلي يحدد بوضوح حقوق وصلاحيات كافة المواطنين.	3.73	1.14	74.6	1	مرتفعة
12	يلتزم اعضاء مجلس الادارة بعقد اجتماعات منتظمة وموثقة بمحاضر رسمية.	3.70	1.12	74	2	مرتفعة
13	تخضع الادارة التنفيذية للمساءلة من قبل مجلس الادارة.	3.65	1.19	73	3	مرتفعة
14	يخضع مجلس الادارة للمساءلة من قبل المساهمين من خلال الجمعية العمومية.	3.44	1.17	68.8	5	مرتفعة

15	تستجيب الادارة التنفيذية لتوصيات لجان التدقيق والمراجعة.	3.51	1.18	70.2	4	مرتفعة
البعد الرابع : مدى الالتزام بمتطلبات الافصاح والشفافية						
16	تحرص الادارة العليا على اعلان وتوضيح غاياتها واهدافها.	3.50	1.17	70	2	مرتفعة
17	تحرص الادارة العليا على عرض معلومات كافية عن خططها.	3.18	1.12	63.3	5	متوسطة
18	يحرص اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية على توفير معلومات كافية عن مؤهلاتهم وخبراتهم الوظيفية.	3.51	1.22	70.2	1	مرتفعة
19	تحرص الادارة العليا على نشر بيانات مالية سنوية ومرحلية متوافقة مع معايير الافصاح المتعارف عليها مهنياً.	3.21	1.21	64.2	4	متوسطة
20	تحرص الادارة على توفير معلومات كافية عن كافة تعاملاتها مع الاطراف ذات المصلحة.	3.39	1.18	67.8	3	متوسطة
البعد الخامس : مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية						
21	تحرص الادارة على تحسين جودة الخدمات المقدمة.	3.61	1.19	72.2	2	مرتفعة
22	تحرص الادارة على تسديد الضرائب المستحقة بالقيمة العادلة وفي الوقت المناسب.	3.78	1.09	75.6	1	مرتفعة
23	يساهم المصرف بقسط مناسب في تقديم التبرعات المادية والعينية للجمعيات والاعمال الخيرية.	3.09	1.11	61.8	5	متوسطة
24	تحرص الادارة على الاهتمام ببرامج الرعاية الصحية.	3.57	1.13	71.4	3	مرتفعة
25	تحرص الادارة على تدريب وتطوير الموارد البشرية.	3.40	1.17	68	4	مرتفعة
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات لجميع الأبعاد	3.46	0.742	69.2		مرتفعة

4.11 اختبار فرضية الدراسة:

بعد أن تم استعراض بيانات الدراسة الميدانية الوصفية، فإنه سيتم الآن اختبار فرضية الدراسة من خلال النتائج التي تم الحصول عليها في الأجزاء السابقة. و كانت الفرضية الرئيسية للدراسة، كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد تطبيق لمبادئ حوكمة الشركات في المصارف الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد تطبيق لمبادئ حوكمة الشركات في المصارف الليبية.

يتضح من الجدول رقم (5) أن درجة ممارسة مبادئ الحوكمة مرتفعة في جميع أبعادها الخمسة ودالة احصائياً باستخدام اختبارt، مما يعني أن هناك تطبيق لمبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية. و عليه فإنه سيتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة و التي تقر بوجود تطبيق لمبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية.

تتفق النتائج التي تم الوصول إليها مع العزايزة (2009)، كما اختلفت النتائج التي تم الوصول إليها في هذه الدراسة مع موسى (2011) حيث يرجع الاختلاف إلى عدم إلتزام المصارف الخاصة السورية بمبادئ و قواعد الحوكمة واختلاف بيئة الدراسة.

12. نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- توجد درجة ممارسة مرتفعة للالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الاسهم.
- توجد درجة ممارسة مرتفعة للمحافظة على حقوق أصحاب المصالح.
- توجد درجة ممارسة مرتفعة لصلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقيادات الادارية العليا.
- توجد درجة ممارسة من متوسطة إلى مرتفعة لمدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية.
- توجد درجة ممارسة مرتفعة لمدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- وبشكل عام يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية.

13. توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- العمل على تدعيم الممارسات الخاصة بالإلتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والسماح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات في الجمعية العمومية وتوفير البيانات والمعلومات حولها.
- زيادة الاهتمام بتطبيق الممارسات التي تؤدي للمحافظة على حقوق أصحاب المصالح.
- العمل على تدعيم صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقيادات الإدارية العليا بالمصارف التجارية الليبية.
- تعزيز تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية والعمل على رفع درجة ممارسته لدى المصارف التجارية الليبية.
- العمل على تدعيم الممارسات الخاصة بالإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمصارف التجارية الليبية.
- الاستفادة من تطبيق المصارف التجارية العامة الليبية لمبادئ الحوكمة في الرفع من أداء هذه المصارف.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أبوموسى، أشرف. (2008). حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

بريش، عبدالقادر. (2006). قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. **مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي**، 1، 7.

جبريل، وائل.(2014). **الإلتزام التنظيمي وعلاقته بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية**. مؤتمر الحاكمية والفساد الاداري والمالي. جامعة عجلون: الاردن.

جودة، فكري. (2008). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية – دراسة حالة بنك فلسطين. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الداعور، اسلام بدوي.(2008). **مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية.** رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل: فلسطين.

دهمش، نعيم وأسحق، أبو زر. (2003). تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك. **مجلة البنوك في الأردن**، 2 (10)، 27 – 30.

دياب، رنا مصطفى.(2014). **واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الاسلامية في فلسطين.** رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة الأقصى: فلسطين.

سابا، خوري. (2005). الحاكمية المؤسسية ودور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركة. **مجلة المدقق: جمعية المحاسبين الأردنيين**، 21 – 22، 38 – 40.

الشمري، صادق راشد. (2012). الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي. **مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية الجامعة**، 18 (67)، 84 – 100.

العزايزة، ممدوح. (2009). مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

فرحان، محمد وعبدالقادر، محمد. (2014). الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية: دراسة تطبيقية. **دراسات إقتصادية إسلامية**، 20 (2)، 3 – 55.

محمد، فيصل مزمل.(2015). **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تعزيز ثقة الملاك وأصحاب المصالح الاخرى في المصارف السودانية.** رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الأقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة: السودان.

موسى، مصعب. (2011). **مدى إلتزام المصارف الخاصة السورية بالمبادئ الدولية للحوكمة من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة.** رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الإقتصاد، جامعة دمشق: سوريا.

يوسف، محمد. (2007). محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر. **ورقة عمل مقدمة**، بنك الاستثمار القومي، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Alexander, A.& Duhmale, R. (2001). Enhancing Corporate Governance for Financial Institutions – The Role of International Standards. **Working Paper**, Center for Business Research, University of Cambridge, 1 – 16.

Bank for International Settlements. (2015). **Basel Committee on Banking Supervision: Guidelines of Corporate Governance Principals for Banks**. Retrieved 16 April 2019 from: http://www.bis.org

Hopt, K., j. (2013). Corporate Governance of Banks and Other Financial Institutions after the Financial Crisis: Regulation in the Light of Empiry and Theory. **Journal of Corporate Law Studies**, 13 (2), 219 – 253.

The Institute of Internal Auditor. (2012). **Standard for the Professional Practices of Internal Auditing**. Retrieved 18 April 2019 from: http://www.theiia.org.com